

Distr.: General  
24 November 2017  
Arabic  
Original: English



## رسالة مؤرخة ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيسة مجلس إدارة لجنة الأمم المتحدة للتعويضات بالنيابة

بالنيابة عن مجلس الإدارة، يسرني أن أقدم تقريرا عن نتائج الدورة الاستثنائية الخامسة عشرة للمجلس، التي عقدت في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ للنظر في الخيارات المختلفة لضمان تسوية مبلغ ٤,٦ بلايين دولار الذي لا يزال يتعين دفعه بوصفه التعويض المقرر الوحيد المتبقي بالنسبة للجنة. وكان وفدان من حكومتي العراق والكويت حاضرين وألقيا كلمة أمام المجلس.

وتجدر الإشارة إلى أنه بالنظر إلى الظروف الأمنية البالغة الصعوبة في العراق والتحديات غير العادية المتعلقة بالميزانية التي ترتبط بالتصدي لهذه المسألة، قام مجلس الإدارة بتأجيل التزام العراق بإيداع ٥ في المائة من العائدات المتأتية من مبيعات صادرات النفط والمنتجات النفطية العراقية في صندوق الأمم المتحدة للتعويضات اعتبارا من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، ونتيجة لذلك، لم يتم القيام بعمليات دفع منذ ذلك الوقت من أجل إكمال المبلغ المتبقي من التعويض المقرر.

وفي الدورة الاستثنائية الخامسة عشرة، رحب مجلس الإدارة باقتراح يدعو إلى استئناف عمليات إيداع المبالغ في صندوق التعويضات في عام ٢٠١٨، وهو اقتراح قدمته حكومة العراق وقبلته حكومة الكويت. واتخذ المجلس القرار ٢٧٦ (٢٠١٧)، الذي ترفق نسخة منه بهذه الرسالة،\* والذي ينص على إيداع نسبة ٥,٥ في المائة من عائدات النفط في صندوق التعويضات في عام ٢٠١٨، مع تزايد النسب المثوية سنويا حتى نهاية عام ٢٠٢١. واستنادا إلى التوقعات المتعلقة بأسعار النفط والتصدير، من شأن ذلك أن يؤدي إلى دفع كامل المبلغ المقرر المتبقي وانتهاء ولاية اللجنة.

ودعا الاقتراح العراقي أيضا إلى نقل مهام أمانة اللجنة إلى أمانة مجلس الأمن في نيويورك ورفع التزامات التعويض المفروضة على حكومة العراق بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وفي القرار، أكد مجلس الإدارة أن اللجنة ستظل قائمة بترتيباتها الحالية، ما لم تقرر خلاف ذلك.

(توقيع) هايدي سيري

الوزيرة المفوضة

نائبة الممثل الدائم باسم مجلس الإدارة

\* تُدرج في هذه الوثيقة؛ وستصدر تحت الرمز S/AC.26/Dec.276 (2017).

